خبير أممي: انتهاكات إيران قد تصل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية

جنيف - (رويترز): قال خبير عينته الأمم المتحدة لمجلس حقوق الإنسان أمس إن السلطات الإيرانية ارتكبت انتهاكات في الشهور الماضية ربما تصل إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، مشيرا إلى حالات القتل والسجن والإخفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والعنف الجنسي والاضطهاد.

وشهدت إيران احتجاجات واسعة بعد وفاة الشابة الكردية الإيرانية مهسا أميني بعد احتجازها لدى شرطة الاخلاق في سبتمبر الماضي.

وقال جاويد رحمن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران للمجلس التابع للأمم المتحدة والذي يتخذ من جنيف مقرا إن لديه أدلة على أن مهسا أميني توفيت «نتيجة ضرب شرطة الأخلاق لها».

وقال طبيب شرعي إيراني إن مهسا توفيت بسبب ظروف صحية كانت لديها قبل احتجازها وليس نتيجة تعرضها للضرب على الرأس والأطراف.

وأضاف رحمن وهو خبير مستقل أن نطاق وفداحة الجرائم التي ارتكبتها السلطات في إطار حملة قمع أوسع ضد الاحتجاجات بعد وفاتها «يشير إلى احتمال ارتكاب جرائم دولية ولا سيما الجرائم ضد الإنسانية».

وذكر رحمن أن نحو ٥٢٧ شخصا قتلوا في الاحتجاجات من بينهم ٧١ طفلا وأن من بين القتلى من تعرضوا للضرب حتى الموت على أيدي قوات الأمن. ونقل عن أطباء إيرانيين قولهم إن طلقات الرصاص استهدفت وجوه النساء والفتيات وصدورهن وأعضاءهن التناسلية.

وأضاف رحمن في كلمته «الأطفال المفرج عنهم تحدثوا عن اعتداءات جنسية وتهديدات بالاغتصاب والجلد والصعق بالصدمات الكهربائية وتعرضهم لإغراق رؤوسهم في الماء وتعليقهم من أذرعهم أو من أوشحة ملفوفة حول أعناقهم».

وعبر عن غضبه من إعدام أربعة أشخاص على الأقل مرتبطين بالاحتجاجات وقال إن ما مجموعه ١٤٣ شخصا أعدموا في البلاد منذ يناير بعد «محاكمات غير عادلة بشكل صارخ».

بالمقابل قال السفير الإيراني علي بحريني للمجلس إن المزاعم خيالية وأن المجلس يستهدف بلاده. وتابع قائلا «يحاولون تصوير تخيلاتهم على أنها حقيقة الوضع في إيران».

وصوت المجلس المؤلف من ٤٧ عضوا وهو الجهة الوحيدة المكونة من حكومات لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم في نوفمبر على إجراء تحقيق مستقل في قمع إيران للاحتجاجات وهو ما يجري العمل عليه حاليا. واستخدمت في بعض الأحيان الأدلة التي جمعت في تحقيقات أخرى لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمام المحاكم الدولية.

○ السلطات الإيرانية شنت حملة قمع واسعة ضد المحتجين.

يوميات سياسية

ماذا فعلنا في يوم مكافحة «الإسلاموفوبيا»؟!

السيد زهره

قبل أيام، وتحديدا في ١٥ مارس الحالي، احتفى العالم باليوم العالمي لمكافحة «الإسلاموفوبيا» أي الكراهية والعداء للإسلام والمسلمين وذلك تنفيذا لقرار الأمم المتحدة.

الاحتفاء تجسد أساسا في بيان أصدره الأمين العام للأمم المتحدة، وبعض مقالات وتحليلات عن الظاهرة، وبعض التصريحات العامة التي صدرت عن دول عربية وإسلامية.

بداية، علينا أن ننبه إلى أن ظاهرة الكراهية والعداء للإسلام والمسلمين بلغت حدا خطيرا جدا في الدول الغربية، وبالأخص في أمريكا وأوروبا.

هذا ما تؤكده التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وعن الدول الغربية نفسها.

«الإسلاموفوبيا» بحسب تعريف الأمم المتحدة هي الكراهية والتحيز ضد المسلمين والإسلام، والتمييز والعدائية تجاه المسلمين بسبب دينهم وثقافتهم.

وتقوم «الإسلاموفوبيا» على العديد من الأفكار المغلوطة والمعلومات الخاطئة التي تتعمد تشويه صورة الإسلام والمسلمين مثل الاعتقاد بأن المسلمين جميعًا هم «إرهابيون»، أو أن الإسلام يحث على العنف والكراهية ضد غير المسلمين.

تقرير للأمم المتحدة ذكر أن «الشك والتمييز والكراهية الصريحة تجاه المسلمين وصلت إلى أبعاد وبائية». أي أصبحت وباء بالغ الخطورة.

وذكر التقرير أنه «في الدول التي يمثل فيها المسلمون أقلية، فإنهم غالبًا ما يتعرضون للتمييز في الحصول على السلع والخدمات، وفي العثور على عمل وفي التعليم، كما أنهم يحرمون في بعض الدول من الجنسية، بسبب تصورات تفيد بأن المسلمين يمثلون تهديدات للأمن».

ونعرف بالطبع الوقائع التي تجسد هذا العداء للإسلام مثل حرق نسخ من المصحف الشريف في أكثر من عاصمة أوروبية، والإساءة للرسول الكريم، والاعتداءات على المسلمين في الدول الأوروبية.. الخ.

الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية أجرت استطلاعا عام ٢٠١٧ أثبت أن حوالي ٣١٪ من المسلمين في أوروبا تعرضوا للإقصاء غداة البحث عن عمل، وأن ٤٢٪ منهم تم إيقافهم في عام واحد من طرف الشرطة لأسباب تخص خلفياتهم الدينية والثقافية. هذا الوضع تفاقم بشدة منذ ذلك الوقت.

المهم أن هذا الوضع الخطير وكل هذا العداء للإسلام والمسلمين سوف يتفاقم في الفترة المقبلة لأسباب كثيرة في مقدمتها الصعود المخيف لقوى اليمين المتطرف في كل الدول الأوروبية. وكما هو معروف فإن هذه القوى تعتبر أن العداء للإسلام أداة سياسية لتدعيم مواقعها وزيادة شعبيتها والوصول إلى السلطة. لهذ تؤجج هذا العداء وتعتبر أن هذا كفيل بكسب أصوات الناخبين.

معنى هذا أنه في السنوات القادمة سيواجه المسلمون في أوروبا وأمريكا بالذات أوضاعا صعبة وسوف تزداد بشكل خطير حملات الكراهية والعداء للإسلام والمسلمين.

على ضوء كل هذا من الغريب أن الدول الإسلامية لم تستغل الاحتفاء العالمي بيوم مكافحة الإسلاموفوبيا كي تنبه العالم إلى خطورة الظاهرة وكي تطرح أفكارا وإجراءات وسياسات تطالب بها لمواجهتها.

كنا نتوقع مثلا أن تطرح الدول الإسلامية بشكل رسمي مجموعة من المطالب على الدول الغربية لمواجهة الظاهرة وأن تحدد رد فعلها ومواقفها الرسمية في حال استمرار هذه الكراهية وهذا العداء.

للأسف لم يحدث هذا وكل ما حدث كما ذكرت بضع بيانات إنشائية.

لقد طالبت مرارا بأن تضع الدول العربية والإسلامية قضية العداء للإسلام والمسلمين وحماية المسلمين في الغرب في صلب أجندة العلاقات الرسمية وأن تجعل من مواجهة الدول الغربية لها أحد الشروط الأساسية لتطور هذه العلاقات.

طالما استمر هذا الوضع وهذا التراخي العربي والإسلامي لن ينحسر العداء للإسلام والمسلمين، وسيكون هذا التراخي في حد ذاته أحد أسباب تفاقم هذا العداء.

رئيس الوزراء العراقي يزور تركيا لمناقشة ملف المياه وحزب العمال الكردستاني

بغداد - الوكالات: يلتقي رئيس الوزراء العراقي اليوم الرئيس التركي رجب طيب أردوجان من أجل مناقشة ملفات السدود التركية على نهري دجلة والفرات، ووجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، كما أفاد مصدر حكومي أمس لفرانس برس، بالإضافة إلى ملفات اقتصادية.

وستكون هذه الزيارة الأولى لمحمد شياع السوداني لتركيا منذ تسلّمه السلطة في أكتوبر ٢٠٢٢. وبحسب مستشار لرئيس الوزراء فضّل عدم الكشف عن هويته، سيكون هناك «استقبال رسمي وسيلتقي رئيس الوزراء بالرئيس أردوجان».

وأضاف أن «أبرز الملفات التي سيناقشها رئيس الوزراء مع الجانب التركي هو ملف المياه وحزب العمال الكردستاني».

وكتب السوداني في جريدة «ديلي صباح» التركية قبيل زيارته لتركيا أنه سيبحث هناك «كيفية التعاون والتنسيق لضمان حصول العراق على احتياجاته من المياه شريان حياة للتنمية والتوسع الزراعي».

كذلك سيناقش الطرفان «ضبط الحدود.. والتعاون المشترك بين العراق وتركيا وخاصة في الجانب الاستخباري وتبادل المعلومات».

وبالإضافة إلى ذلك، سوف تركز المباحثات على تعزيز العلاقات العراقية-التركية في كافة المجالات وخاصة المجال الاقتصادي، كما كتب السوداني.

ويعاني العراق من انخفاض مقلق لمنسوب نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا. وتتهم بغداد مراراً تركيا وإيران ببناء سدود تتسبب بخفض مستوى المياه الذي يصل إلى العراق من النهرين.

وبحسب احصاءات رسمية، فقد كان مستوى نهر دجلة في عام ٢٠٢٢ عند ٣٥٪ فقط من متوسط معدّله خلال المائة عام الماضية.

ويزيد الأمر سوءاً تراجع الأمطار وصولاً إلى انعدامها خلال السنوات الثلاث الأخيرة وسوء استخدام المياه.

وكان السفير التركي في العراق علي رضا غوناي قد ردّ الصيف الماضي على الاتهامات العراقية في تغريدة كتب فيها أن «الجفاف ليس مشكلة العراق فقط وإنما مشكلة تركيا ومنطقتنا بأكملها»، مضيفاً أنه «نتيجة للاحتباس الحراري سيكون هناك مزيد من حالات الجفاف في السنوات القادمة». واعتبر أن «المياه تُهدر بشكل كبير في العراق، ويجب اتخاذ تدابير فورية للحد من هذا الإهدار»، مشيراً إلى أنه «يجب تحديث أنظمة الري».

ومن المقرر وفق المصدر الحكومي أن يثير رئيس الوزراء العراقي كذلك ملف حزب العمال الكردستاني الذي يملك قواعد خلفية في شمال العراق.

وتشنّ تركيا مراراً في تلك المنطقة عمليات برية وغارات ضدّ حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون «إرهابياً».

وتملك أنقرة منذ ٢٥ عاماً كذلك عشرات القواعد العسكرية في شمال العراق.

وفي يوليو ٢٠٢٢ قتل تسعة مدنيين بقصف في إقليم كردستان العراق، حمّلت بغداد أنقرة مسؤوليته، فيما نفت تركيا علاقتها بالأمر.

○ رئيس الوزراء العراقي. (أ ف ب)

غوتيريش يدعو الدول الغنية لتقديم هدف بلوغ الحياد الكربوني إلى عام ٢٠٤٠

الأمم المتحدة - (أ ف ب): دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أمس الاثنين الدول الغنية إلى تقديم هدفها بتحقيق الحياد الكربوني إلى عام ٢٠٤٠ من أجل «نزع فتيل القنبلة المناخية الموقوتة»، ومعظم هذه الدول تعهدت حتى الآن تحقيق الهدف بحلول عام ٢٠٥٠.

وقال غوتيريش في رسالة بالفيديو بمناسبة نشر أحدث تقرير لخبراء المناخ الذين جمعتهم الأمم المتحدة، إن «البشرية تمشي على طبقة رقيقة من الجليد وهذا الجليد يذوب بسرعة»، ووصف التقرير بأنه «دليل إرشادي لبقاء البشرية».

يعتقد الأمين العام أن العالم لا يزال بإمكانه الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى +١,٥ درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الصناعة، لكن ذلك «يتطلب تحقيق تقدم حاسم في العمل المناخي... في كلّ الدول والقطاعات».

وأضاف «يجب على جميع الجهات الفاعلة الضغط على زر التقديم السريع»، لافتا إلى أن البلدان النامية أقل مسؤولية عن الاحترار المناخي وأقل قدرة على تسريع انتقالها.

الهدف الأول هو البلدان المتقدمة التي «يجب أن تلتزم بتحقيق الحياد الكربوني في أقرب وقت ممكن من عام ٢٠٤٠، وهو حد ينبغي أن تعتزم جميعها بلوغه».

تهدف معظم البلدان المتقدمة التي قدمت مثل هذه الالتزامات إلى تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، رغم أن بعضها أكثر طموحا مثل فنلندا (عام ٢٠٣٥) وألمانيا والسويد (٢٠٤٥).

أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة، فإنه يتعين على قادتها «الالتزام بتحقيق الحياد الكربوني في أقرب وقت ممكن من عام ٢٠٥٠»، وفق غوتيريش. البلدان الناشئة الكبيرة وضعت مواعيد بعيدة لتحقيق الحياد الكربوني، ولا سيما الصين (٢٠٦٠) والهند (٢٠٧٠).

وشدد الأمين العام للأمم المتحدة التي ستنظم قمة للعمل المناخي في سبتمبر، على الدور الرئيسي لدول مجموعة العشرين المسؤولة عن ٨٠٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والتي يجب أن «يجتمع كل أعضائها معا في جهد مشترك... لجعل الحياد الكربوني حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠٥٠».

ويتوقع غوتيريش من كل دول مجموعة العشرين تقديم التزامات جديدة «طموحة» و«شاملة لجميع الغازات» لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول نهاية الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف (كوب٢٨) المقررة في ديسمبر في دبي مع أهداف جدية لخفض الانبعاثات بين عامي ٢٠٣٥ و٢٠٤٠.

كما دعا الأمين العام «جميع القطاعات إلى مواءمة نفسها مع الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ مع خطط واضحة وأهداف وسيطة»، مشيرا تحديدا إلى قطاعات الشحن والطيران والصلب والأسمنت والألمنيوم والزراعة.

بلينكن يصر على ارتكاب جرائم الحرب في إثيوبيا

واشنطن - رويترز: قال وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن أمس الاثنين ان الولايات المتحدة تصر على أن أفرادا من قوات الدفاع الوطني الاثيوبية وقوات الدفاع الاريترية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي وقوات أمهرة ارتكبوا جرائم حرب خلال الصراع في شمال اثيوبيا.

وقال بلينكن للصحفيين ان عناصر من قوات الدفاع الوطني الاثيوبية والقوات الاريترية وقوات أمهرة ارتكبت أيضا جرائم ضد الانسانية من بينها جرائم قتل واغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والاضطهاد.

وأضاف أن أفرادا من قوات أمهرة ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الترحيل أو النقل القسري ونفذوا تطهيرا عرقيا من خلال معاملتهم للمنتسبين الى تيجراي في غرب الاقليم.

ويأتي هذا الموقف الامريكي بعد زيارة بلينكن لإثيوبيا الاسبوع الماضي حيث أشاد بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق سلام في البلاد لكنه لم يصل الى حد قبول اثيوبيا من جديد في برنامج تجاري أمريكي.

دعم الفصائل الشيعية يعيق توقيع اتفاقية أمنية شاملة بين العراق وإيران

بغداد - د. حميد عبدالله:

حط أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني والوفد المرافق له في بغداد متطلعا إلى توقيع اتفاقية أمنية شاملة بين العراق وإيران. لكن المسؤول الإيراني سمع كلاما مشفرا من رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مفاده بأن العراق لن يسمح بأن تكون أراضيه ساحة للفصائل المسلحة. وفسر مراقبون في بغداد كلمة الفصائل المسلحة بأنها إشارة إلى الفصائل الشيعية المدعومة من إيران والتي تستحوذ على السلطة والنفوذ والمال في العراق. وقال مكتب السوداني في ختام اللقاء الذي ضم شمخاني والسوداني إن رئيس الوزراء العراقي أبلغ شمخاني رفضه القاطع لأنْ تكون أرض العراق مسرحا لوجود الجماعات المسلحة، أو أن تكون منطلقاً لاستهدافها، أو أيّ مساس بالسيادة العراقية.

ويقول مصدر في مكتب السوداني إن الأخير أشار بنحو واضح إلى الفصائل الشيعية التي تستهدف من قبل الطائرات المسيرة الأمريكية والإسرائيلية ما ينعكس بالضعف على الأمن الوطني العراقي.

وبحسب المصدر فإن شمخاني تجاهل هذه المفردة في الاجتماع وراح يكرر قوله: «إن أمن العراق وإيران قضية واحدة لا تنفصل».

وتسعى إيران إلى توقيع اتفاقية أمنية شاملة مع العراق غير أن حكومة السوداني ترى أن بقاء الفصائل الشيعية المتنفذة والتي يحجم دورها أية حكومة عراقية منتخبة سوف يجهض أية اتفاقية، وعلى إيران أن تكون صريحة في موقفها من المليشيات وما إذا كانت مستعدة فعلا للتخلي عنها أم أنها ستستمر بدعمها مهما كان الأمر. وتزعم طهران في لقاءاتها مع المسؤولين العراقيين ألا سلطة لها على المليشيات العراقية، وأن تلك المليشيات تعمل في معزل عن توجهات إيران ومواقفها لكن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تلمس الدور الإيراني في دعم تلك المليشيات وتغولها على حساب القرار السيادي العراقي. وتريد إيران أن تستثمر تطبيع علاقاتها مع المملكة العربية لتوسع من دائرة علاقاتها الاقتصادية والأمنية في الإقليم تحت غطاء العمل على استقرار المنطقة أمنيا واقتصاديا.

المفوضية الأوروبية تخصص مليار يورو لتركيا و١٠٨ ملايين يورو لسوريا بعد الزلزال

بروكسل - الوكالات: تعهدت المفوضية الأوروبية أمس تقديم مليار يورو لمساعدة تركيا في إعادة الإعمار، و١٠٨ ملايين يورو (١١٥ مليون دولار) كمساعدات إنسانية لسوريا بعد زلزال ٦ فبراير الذي أودى بحياة أكثر من ٥٦ ألف شخص في البلدين.

وأكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين في مؤتمر دولي للمانحين في بروكسل أنّ «احتياجات الناجين هائلة ويجب تلبيتها على الفور».

وقدّر الرئيس التركي رجب طيب أردوجان خسائر تركيا جراء الزلزال «بحوالي ١٠٤ مليارات دولار» (٩٧ مليار يورو).

وقال في مداخلة عبر الفيديو خلال المؤتمر «من المستحيل أن تتمكن دولة من مواجهة كارثة بهذا الحجم وحدها، مهما كان وضعها الاقتصادي».

وأودى الزلزال بحياة ٥٠ ألفا و٩٦ شخصاً في تركيا وفقًا لآخر تقرير رسمي، و٦ آلاف في سوريا.

ودمّر الزلزال منازل ملايين الأشخاص في جنوب شرق تركيا وشمال سوريا، حيث يعيش عدد كبير من اللاجئين أو النازحين بسبب النزاع السوري.

وقدرت الأمم المتحدة تكلفة الإصلاحات العاجلة في سوريا بـ ١٤,٨ مليار دولار.

وأفادت ألمانيا بأنها سترفع مساعداتها لضحايا الزلزال إلى ٢٤٠ مليون يورو، في حين أعلنت فرنسا مساعدات إضافية بقيمة ١٢ مليونًا لتُضاف إلى ٣٠ مليونًا كانت خصصتها لتركيا وسوريا.

ومنذ حوالي أسبوعين، أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أسفه لضعف الاستجابة لدعوة طارئة أطلقتها الأمم المتحدة في منتصف فبراير لجمع أكثر من مليار دولار لتركيا، ونحو ٤٠٠ مليون دولار لسوريا.

ولم يُلبّ النداء من أجل تركيا حتى الآن سوى بنسبة ١٦ بالمئة فقط.

○ رئيسة المفوضية الأوروبية: احتياجات الناجين هائلة. (أ ف ب)

أطراف النزاع في اليمن يتوصلون إلى اتفاق لتبادل الأسرى

دبي - (أ ف ب): توصل المتمردون الحوثيون والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا الى اتفاق لتبادل أكثر من ٨٠٠ أسير خلال مفاوضات في برن، على ما أعلن الجانبان أمس الاثنين، في بادرة أمل جديدة مع تسارع الجهود لإنهاء الحرب. وجاء إعلان التبادل بعد أيام على إعلان السعودية وإيران اللتين تدعمان أطرافا متعارضة في النزاع توصلهما الى اتفاق على استعادة علاقاتهما الدبلوماسية بعد سبع سنوات من القطيعة.

وقال رئيس وفد الحوثيين إلى برن عبدالقادر المرتضى: «تمّ الاتفاق على تنفيذ صفقة تبادل تشمل» ما يزيد على ٨٨٠ شخصًا، حسبما نقلت قناة «المسيرة» الناطقة باسم حركة «أنصار الله». واستولى الحوثيون على العاصمة اليمنية صنعاء في ٢٠١٤ في نزاع بدأ في السنة نفسها بينهم وبين القوات الحكومية. وفي العام التالي قادت السعودية تحالفا عسكريا تدخل في الحرب لدعم الحكومة، ما فاقم النزاع الذي خلّف مئات الآلاف من القتلى وتسبّب بواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وأسفر وقف لإطلاق النار تم التوصل إليه في أبريل الماضي إلى تراجع حاد في الأعمال القتالية. وانتهت الهدنة في أكتوبر، لكن القتال بقي إلى حد كبير معلقا. وبموجب الاتفاق، سيُفرج الحوثيون عن ١٨١ أسيرًا، بينهم سعوديون وسودانيون، مقابل ٧٠٦ معتقلين لهم لدى القوات الحكومية، بحسب المرتضى.

ونقلت قناة «المسيرة» عن المرتضى الذي يرأس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى: «سيتم تنفيذ صفقة التبادل بعد ثلاثة أسابيع». وأشار المرتضى إلى إمكانية عقد جولة جديدة من مباحثات إطلاق الأسرى خلال الأشهر المقبلة. وأفاد ماجد فاضل عضو الوفد الحكومي المفاوض بأن الحوثيين سيطلقون سراح وزير الدفاع الأسبق اللواء محمود الصبيحي وأربعة صحفيين محكوم عليهم بالإعدام وأبناء عدد من القيادات الحكومية اليمنية.

وقال مسؤول حكومي يمني فضّل عدم ذكر اسمه لأنه غير مخوّل الحديث للإعلام إن التبادل يشمل إطلاق الحوثيين سراح ١٥ سعوديا و٣ سودانيين. وبدأت هذا الشهر مفاوضات في برن بين ممثلين عن الحكومة اليمنية والحوثيين، بإشراف الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد ثمانية أعوام حرب.

وقال المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن هانس غروندبرغ في بيان حينها: «مع اقتراب شهر رمضان، أحضّ الطرفين على احترام الالتزامات التي قطعاها، ليس فقط تجاه بعضهما، بل كذلك تجاه آلاف العائلات اليمنية التي تنتظر منذ وقت طويل الاجتماع بأقاربها». ولم تعلّق الأمم المتحدة والصليب الأحمر بعد على إعلان الطرفين التوصّل الى اتفاق. وذكرت الأمم المتحدة أنه سابع اجتماع يهدف إلى تنفيذ اتفاقية لتبادل الأسرى أبرمت في ستوكهولم قبل خمسة أعوام.

ونصّ الاتفاق في حينه على «إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين اعتباطيا وضحايا الاختفاء القسري والأشخاص قيد الإقامة الجبرية» في سياق النزاع المستمر منذ ٢٠١٤ في اليمن «بدون استثناء وبلا شرط». وجرت المحادثات الجديدة بعد حوالي عام من إعلان الحوثيين موافقتهم على تبادل جديد للأسرى شهد إطلاق سراح ١٤٠٠ متمرد في مقابل ٨٢٣ مقاتلا مواليًا للحكومة، بينهم ١٦ سعوديًا وثلاثة مواطنين سودانيين.

BMMI

تنويه

بالإشارة إلى اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة بي إم إم آي (ش.م.ب.) سجل تجاري 10999 والمقرر عقده في تاريخ 30 مارس 2023 والدعوة المنشورة بتاريخ 9 مارس 2023، وبعد المشورة مع السادة بورصة البحرين، نود التنويه بأن تاريخ دفع الأرباح سيكون يوم الثلاثاء 11 أبريل 2023 بدلاً من يوم الخميس 6 أبريل 2023.